Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.1964011

الرّدود النحويّة عند مكي بن طالب القيسي في تفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية

كبرى جليل حسين

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كرميان

Article Info

Received: September, 2019

Revised:November,2019

Accepted: December ,2019

Keywords

مكيّ ، مردود ، ردّه، بعيدٌ

Corresponding Author

Kubra.jalil@garmian.edu.krd

خلاصة البحث

يشغلُ الدرس القرآني حيزاً كبيراً في البحث اللغوي العربي ، كيف لا ، وقد جاءتْ نصوصٌ بلسانٍ عربيّ مبينٍ ، وهو أكثر النصوص اللغويةِ وثوقاً ؛ لذا جاءَ البحثُ عبارة عنْ دراسةٍ نحويةٍ حول كتابٍ من كتبِ التفسير ، وهو تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية لمؤلفه الإمام المقرِىء المفسِّر اللغوي مكي بن أبي طالب القيسي (ت437 هـ) رحمه الله تعالى ، وكان عنوان البحث (الردود النحويّة عند مكي بن طالب القيسي في تفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية) ، وتكمنُ أهمية البحث في التعرف على المقدرة النّحوية التي يمتلكها عالمٌ من علماء التفسير ألا وهو مكي بن طالب القيسي ، كما ويهدفُ هذا البحث إلى بيان أثر الردود في إثراء قواعد اللغة العربية مِن خلال تعدد الأوجه الإعرابية، ومدى تأثيرها في معاني الآيات القرآنية ، وكانَ منهجُ البحثِ يتلخصُ في إيراد الرّد النحوي لمكي ، ومِن ثمَّ إيراد آراء النحويين في تلك المسألة ومناقشتها متبعة لذلك المنهج الوصفي التحليلي.

المقدمة

الحمد للهِ ربِّ العالمين والصلاة والسلام على النبيِّ الأمين

أمّا بعد:

يُعدُّ تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية مِنْ التفاسير المهمة فقد جمعَ فيه مؤلفه بينَ النّحو والصّرفِ والبلاغةِ والتّفسيرِ والقراءات ، وقد تناولنا في هذا البحث جانباً مِنْ الردود النّحوية التي وردت في هذا التفسير ، واعتمدتُ في اختيار المسائل على لفظة (ردّ) ومشتاقتها منها (غلط ، بعيد ، ليس بجيد، قبُحَ) وغيرها .

و قد اقتضت طبيعة البحث أنْ يكونَ في ثلاثةِ مباحث يسبقها تمهيد عنْ مفهوم (الرد) لغةً واصطلاحاً ، وتتلوها خاتمة لأهم النتائج التي توصّل إليها البحث.

أمّا المبحث الأوّل: فاختصَّ بالردودِ النحويةِ في المرفوعاتِ، أمّا المبحث الثّاني: فاختصّ بالردودِ النحويةِ في المنصوباتِ ، وأمّا المبحث الثالث : فاختصّ بالردود النحوية في المجروراتِ .

وآخر دعوانا أنِ الحمد للهِ ربِّ العالمين.

التّمهيد

مفهوم الرّدود

الردُّ لغةً: مِنَ الرّد صرف الشيء ورجْعهُ، والرَّدُّ مصدر رددت الشيء وردَّهُ عنْ وجهه يَرُدُّه رَدّاً ومَرَدّاً وترْداداً صرفه، والرّدة عنْ الاسلام أيْ الرجوع عنه ، وارتدَّ فلانٌ عنْ دينه إذا كفرَ بعدَ اسلامه، وردَّ عليه الشيء إذا لم يقبلْه ، ورُدُود الدّراهم ما رُدّ واحدها رِدّ وهو ما زِيفَ فَرُدّ على ناقده بعدما أُخِذَ منه(1)

اصطلاحاً : يقصدُ بالرّد الكلام الذي لا يُقبل أيْ: رد القول وإسقاطه وتفنيده وإرجاعه على صاحبه ، وقد يكونُ باستعمال مصطلحاتٍ معينةٍ مثل أخطأ، وغلطَ، وقَبُح، وهذا ضعيفٌ، وغير ذلك مِنَ المصطلحات الأخرى وأوّل ما وصلَ الينا هو ردود سيبويه النحوية (ت180ه) في مواضعَ متعددةٍ مِنْ كتابهِ على شيخه خليل (ت170ه) منها قوله :"وزعمَ الخليلُ أنّهُ يجوزُ أنْ يقولَ الرجلُ(هذا رجلٌ أخو زيدٍ) إذا أردتَ أنْ تشبهُ بـ(أخي زيدٍ) وهذا قبيحٌ لا يجوزُ إلّا في موضع الاضطرار، لو جازَ هذا لقلتَ: (هذا القصير الطويل) تريدُ مثل الطويل، وكما قبُحَ أنْ تكونَ المعرفة حالاً للنكرة إلّا في الشّعر ، وهو في الصفة أقبحُ، لأنّك تنقضُ ما تكلمتْ به فلم يجامعه في الحال كما فارقه في الصّفةِ"(2) كما وسجلتْ لنا الكتبُ العديد من المساجلاتِ بينَ العلماء كتلك التي بينَ الكسائي(ت189ه) والأصمعي (ت216ه) وبين سيبويه والكسائي(3).

المبحث الأوّل/ الردود النحوية في المرفوعات

1 -تقديم ضمير الفصل مع الخبر على المبتدأ

وتظهرُ هذهِ المسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ﴾ (4).

فحينَ تناولَ مكيّ هذهِ الآية، تطرّقَ للحديثِ عَنْ قوله تعالى: {وهو مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ} ، وأوردَ بعضَ الأقوال في موضع (وهو) من التركيب ، وكانَ من بين تلك الأقوال قول الكوفيينَ ، وذلك إذ يقولُ مكيّ : "وقالَ بعضُ الكوفيينَ: " هو فاصلة "، وذلك لا يجوزُ لأنَّ حذفها يخلُّ بالكلامِ، والفاصلة يجوزُ حذفها"(5).

المُناقشة والتّحليل

اختلفَ النحاةُ في جوازِ تقديم ضمير الفصل ومنعه ، فمنهم مَنْ لم يجزْ ذلك ، ومِنهم من أجازَ تقدمه وحدهُ دون الخبر ، ومِنْهم مَنْ أجاز تقدمه مع الخبر كما هو الحال مع الفراء في هذه الآية معلِّلاً رأيه قائلاً: "لأنَّ الواو هنا تطلبُ الاسم ، وكُل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد جائز(6).

وهذا عند البصريين ممنوعٌ مِنْ وجهينِ:

الأوّل : إنَّ شرطَ الفصلِ عندهم أنْ يقعَ بينَ معرفتينِ أو بينَ معرفةٍ ونكرة قريبة مِنَ المعرفة في امتناع دخول ألا كأفعل مِنْ ، ومثلٍ وأخواتها (7)

الثّاني: لا يجوز تقديم الفصل مع ما اتّصلَ به فلا يجوزُ تقديم ضمير المبتدأ عليه فعندما يُقال بأنَّ التّقدير إخراجهم هو محرّمٌ عليكم يؤدي إلى تقديم ضمير الإخراج ، وهو ما لا يجوزُ عند البصريين، إذْ لا يمكن تقديم ضمير الشأن عليه(8.)

وردّ مكي قول الكوفيين بأنَّ تكون (هو) هُنا ضمير الفصل معلِّلا قوله بأنَّ ضمير الفصل يجوز حذفها ولا يجوزُ حذف (هو) في هذه الآية، وذهبَ إلى أنّ (هو) هُنا راجعٌ إلى الإخراج، دلّ عليه: {تَخْرُجونَ}(5).

إنَّ واقع الاستعمال اللغوي يُبيح تقديم الضمير على الاسم الظاهر إذا كانَ عائداً عليهِ ، إذ يكثر ذلكَ في كلامِ العربِ ، ممّا يؤدّي إلى جوازِ ذلكَ ، فمِنْ تقديم الضمير على الاسم قولهم : أبوهُ قائمٌ زيدٌ فإنَّ "الهاء" في "أبوه" عائدٌ على "زيد" ، أيْ أنَّ الضميرتقدّمَ على الاسم الظاهر، وهو لكثرة شيوعهِ في لسانِ العربِ جائز (9).

2 -اسم (ليس) على لغة أكلوني البراغيثُ

وتظهر هذهِ المسألة في قوله تعالى:﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ (10).

قالَ مكي: " أبو عبيدة يجعلُ {لَيْسُواْ} على لغة مَنْ قالَ: أكلوني البراغيثُ، ويجعل {أُمَّةٌ} اسم ليس و {سَوَآءً} الخبر ويقدر محذوفاً، وهو ذكر الكفار مِنْ أهل الكتاب، وهو بعيدٌ" "(5).

المناقشة والتّحليل

الظاهر في هذه الآية أنّ الوقف على قوله تعالى: {سَوَآءً} تام(11) ؛ لأنَّ (واو) الجماعة اسم (ليس) و({سَوَآءً} خبرها، والواو تعود على أهل الكتاب المتقدم ذكرهم . والمعنى: أنّهم منقسمون إلى مؤمن وكافر لقوله تعالى :﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (12) فانتفى استواؤهم، و(سواء) في الأصل مصدر؛ لذلك وحّد (13).

وقد وجّه أبو عبيدة (ت209ه) الواو في (ليْسُوا)على أنّها علامة جمعٍ، وليست بضمير، وعلى هذا التوجيه (أمةٌ) اسمها و(قائمةٌ) صفتها ، وهذا التوجيه على لغة أكلوني البراغيث(14.)

قالَ الفراءُ: "ورفع الأمة على وجهين أحدهما أنك تكره على سواء كأنّك قلت:لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة منها أمة كذا وأمة كذا، وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كانَ في الكلام دليلٌ عليه"(6).

وقالَ الأخفشُ : "{مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ} ولم يقل "وَأُمَّةٌ على خلافِ هذهِ الأُمَّةِ" لأنّه قد ذكرَ كل هذا قبل. وقال تعالى {مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ} فهذا قد دلَّ على أمة خلاف هذه" (15.)

وهذا يعني أنَ"{مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ } جملة مستقلة مكونة مِنْ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومفسرة بجملة وليس بمعمولها ، وهذه الجملة تعود على كلام سابق وذلك قوله تعالى:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ (16) ثُم قال سبحانه : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾واستبعدَ مكي قول أبي عبيدة معللاً رأيه قائلاً : "؛ لأنَّ ذكر أهل الكتاب قد تقدم، فليس هو مثل أكلوني البراغيثُ لأنّه لم يتقدم له ذكر"(5)

كما وغلّطَ الفراء قائلاً: "وهو غلطٌ من وجوه: أحدها أنّهُ يقدرُ محذوفاً ولا يحلّ التمام (سواءً،) وترتفع (أمةٌ) بسواء، وإذا فعل ذلك لم يعدْ على اسم (ليس) ذكر وساء ليس بجارٍ على الفعل فيرفع الظاهر، والمضمر الذي يضمر لا يدلّ على شيء من الكلام" .(5)

وذهبَ مكي إلى أنّ قوله: "{لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الكتاب}. هذا مردودٌ على قوله {مِّنْهُمُ المؤمنون وَأَكْثَرُهُمُ الفاسقون} ثم قال: {لَيْسُوا سَوَاءً} أي: ليس المؤمنون والفاسقون سواء وتم الكلام، ويعني بذلك من آمن من أهل الكتاب ومن لم يؤمن"(5).

3 -العطف على المضمر المرفوع دون التوكيد بضمير منفصل

وتظهرُ هذهِ المسألةفي قولهتعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ۖ بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ (17).

قالَ مكي:" قرأ ابنُ عباس: (وَذَلِكَ أَفَكَهُمْ)، جعلهُ فعلاً ماضياً، فتكون " ما " في قوله: {وَمَا كَانُوا} في موضع رفع عطف على المضمر في إفكهم، والمعنى: وذلك أرداهم وأهلكهم هو وما كانوا يفترونَ؛ أي: أهلكهم ذلكَ هو وافتراؤهم، وفيه قبحٌ حتى يؤكده المضمر المرفوع" (5).

المناقشة والتّحليل

اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المرفوع على مذهبين :

1 -مذهبُ البصريينَ: لا يجوزُ إلّا على قُبحٍ في ضرورة الشّعر. وأجمعوا على أنّهُ إذا كانَ هناك توكيدٌ أو فصلٌ فإنّه يجوزُ معه العطف من غير قُبحٍ ومنهُ قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ (18).

2 -مذهبُ الكوفيينَ : يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: "قُمْتُ وزيدٌ."

دليلهم قوله تعالى:﴿ ذُو مِرَّةٍ ۖ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾ (19) فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في: {اسْتَوَى} والمعنى: فاستوى جبريلُ ومحمدٌ بالأفق، هو مطلع الشمس؛ فدلَّ على جوازه، ومنهُ قول الشّاعر :

قلت إذا أقبلت وزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الملاتَعَسَّفْنَ رَمْلَا(20(

فعطف "زُهْرٌ" على الضمير المرفوع في "أَقْبَلَتْ"(8.(

وردَّ مكيٌّ قراءةَ ابن عباس ((وَذَلِكَ أَفَكَهُمْ)(21) ؛ لأنّه يرى أنّ العطفَ على الضميرِ المرفوعِ دون التوكيد بضميرٍ منفصلٍ قبيح.

4 -خبر إنَّ

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (22).

قال مكيٌّ : " أي : إنَّ الذين جحدوا توحيدَ اللهِ ، وكذَّبُوا رُسُلَه ومنعُوا الناسَ الدُّخولَ في دينِ اللهِ وصَدُّوهم عن المسجدِ الحرامِ الذي جعله اللهُ للناسِ المؤمنينَ كافَّةً لم يُخَصّصْ به بعضٌ دون بعضٍ ، هلكُوا . وهذا خبرُ إنَّ محذوفٌ من الكلام . وقيل: الخبرُ : " يَصُدُّونَ" . فالواوُ زائدةٌ . قال أبو إسحاق : الخبرُ﴿ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾وهذا غلط؛ لأنَّهُ جوابُ الشَّرطِ ".(5)

المناقشة والتّحليل

هذه الآية مِمَّا اختلفَ النحاةُ في تقديرِ خبرِ الحرفِ الناسخِ فيها ، وفيها الوجهانِ اللّذانِ ذكرهُما مكيٌّ:

الأول : وهو مذهبُ البصريينَ ، ووافقهم مكيٌّ ، وهو أنْ يكونَ خبرُ إنَّ محذوفاً ، وقدَّرهُ مكيٌّ بـ " هلكوا " متابِعاً في ذلك النحَّاسَ.

الثاني : وهو مذهبُ الكوفيين ومن تبعهم ، وهو أنْ يكون الخبرُ " يَصُدُّونَ" ، و" الواو" زائدةٌ - مُقحَمةٌ - ، أي : " إنَّ الذين كفروا يَصُدُّون... وزيادةُ الواوِ مذهبٌ كوفيٌّ ، ولا يُجيزُهُ البصريونَ(23)

وقال أبو إسحاق الزجَّاج : " وجائزٌ أنْ يكونَ -وهو الوجهُ -

الخبرُ ﴿ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (24) ،وتعقبه النحَّاسُ بقوله : " وهذا غلطٌ ، ولستُ أعرفُ ما الوجهُ فيهِ ؛ لأنَّهُ جاءَ بِخبرِ" إنَّ " جزماً ، وأيضاً فإنَّهُ جوابُ الشَّرطِ ، ولو كان خبراً

لبقيَ الشَّرطُ بِلا جوابٍ ولا سيَّما والفعلُ الذي لِلشرطِ مستقبلٌ فلا بُدَّ لهُ مِن جوابٍ " (23) ، وتابعَ مكيٌّ النَّحَّاسَ في هذا ، وغلَّطَ أبا إسحاق.

المبحث الثاني: الردود النحوية في المنصوبات

1 -حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه

تطرقَ إليه مكي في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (25)

قالَ مكيٌّ بن طالب القيسي : " نصبَ: كتابَ اللهِ عليكم: المصدر عند سيبويه؛ لأنّه لمّا قالَ {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ} على أنّهُ كتبَ ذلك، فالمعنى كتبَ اللهُ عليكم ذلك كتاباً، وقيلَ نصبه على الإغراء أي: الزموا كتابَ اللهِ، وهذا قولٌ ضعيفٌ مردودٌ، وهو قولُ الكوفيينَ"(5).

المُناقشة والتّحليل

اختلفَ النحويونَ في نصب (كتابَ) على مذهبين:

الأوّل : مذهب البصريينَ فهم يرونَ أنّ (كتاب) مصدرٌ موكّدٌ لمضمون الجملة وعامله محذوف ، دلّ عليه قوله تعالى : {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ } أيْ : كُتِبَ عليكم تحريم أمهاتِكم كتاباً من الله ، والإضافة في {كتابَ اللهِ} بمعنى (مِنْ) . والجار والمجرور {عليكم} متعلقان بالفعلِ المقدَّرِ، أوْ بالمصدر.

الثاني: مذهب الكوفيين فهم يرونَ أنّ (كتابَ) مفعول به مقدم لاسم الفعل (عَلَيْكُمْ) ، فلا تأويلَ ولا حذفَ في الآية؛ لأنّهم يجيزونَ تقديمَ معمول اسم الفعل عليه(8).

ردَّ مكيٌّ قولَ الكوفيينَ ونعتهُ بالضعيفِ معلِّلاً ردهُ قائلاً: "لأنّ (عَلَيْكُمْ) هو الذي يقومُ مقامَ الفعلِ في الإغراء، وهو لا ينصرف ولا يجوزُ تقديم المفعول عليه عند أحدٍ، لا يجوزُ زيدٌ عليكَ(5).

2 -ابدال الغائب من المخاطب

وتظهرهذهِ المسألة في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ (26).

حينَ فسّر مكيٌّ هذهِ الآية تطرّقَ للحديثِ عَنْ قوله تعالى {إلاَّ مَنْ آمَنَ}، إذْ قالَ:" وقالَ الزَّجاجُ: مَنْ في موضع نصبٍ على البدلِ من الكافِ والميمِ في تُقَرِّبكم. وهو غلطٌ "(5).

المُناقشة والتّحليل

يرى جمهورُ النحويينَ جوازَ إبدال الظاهر من ضمير الغائب مطلقاً، ويجوزُ إبدال الظاهرِ مِنْ ضمير المتكلم والمخاطب بدل كُل من كل إذا كانَ البدلُ فيهِ معنى الإحاطة كما في قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ (27) فإنْ لم يكنْ فيهِ معنى الإحاطة والشمول ففيهِ مذاهب:

الأوّل: المنع، وهو مذهبُ جمهور البصريينَ ؛ لأنّهُ إنّما جيء به للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجانِ إلى بيان.

الثّاني: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيينَ ، لأنّهُ لا لبسَ فيه أيضاً ، ولذا لم يُنعت، ولو كان البدل لإزالةِ لبسٍ لامتنع في الغائب كما امتنعَ أنْ يُنعت.

الثالث: إنّهُ يجوز في الاستثناء، نحو (ما ضربتكم إلّا زيداً) ، وهو قول قُطرب (28)، ووافقه الزّجاج كما هو ظاهرٌ من هذهِ الآية(23).

ووافق مكي قولَ جمهورَ البصريينَ ذهبَ إلى أنَّ (مَنْ) هُنا منصوبٌ على الاستثناء، وردَّ قول الزجاج لأنَّ البدل هنا لم تفدْ الإحاطة والشّمول كما هو ظاهرٌ من تعليلهِ لردّهِ قائلاً: "لأنَّ الغائبَ لا يبدلُ من المخاطبِ. لو قلت: رأيتُكَ زيداً، لم يجزْ(5).

3 -وقوع اسم الفاعل الواقع حالاً لفعلٍ من لفظه

جاءَ في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾ (29)

حينَ فسّرَ مكي هذهِ الآية تطرّقَ للحديثِ عَنْ قولهِ تعالى: {قَادِرِينَ} إذْ قالَ: "ونصب {قَادِرِينَ} على الحالِ، أي: نجمعُها في حالِ قدرة على تسويةِ بنانهِ. هذا قولُ سيبويه.وقيل: التّقدير: بلْ نقدرُ، فلما وقعَ {[قَادِرِينَ]} في موضع " نقدرُ "، نُصبَ على الحال وهذا غلط"(5).

المُناقشة والتّحليل

للنحاة في نصب (قادرينَ) عدّة أقوال:

الأوّل: إنَ (قادرينَ) انتصبَ بفعل محذوف تقديرهُ نَجْمعُها قادرينَ وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ (30) ، وهو قولُ سيبويه(31).

الثاني: إنَّ انتصابه بإضمارِ فعل دلّ عليه الفعلُ المذكورُ أوّلًا، وهو قولُه: "أيحسب الإنسانُ". وتقديرُه: "بلى فَلْيحسبْنا قادرينَ على أن نسوّي بنانَه". فهذا لجَعْله مفعولًا ثانيًا، ومفعولا "حسبتُ" وأخواتها لا يجوزُ ذِكْرُ أحدِهما دون الآخر، وهو قولُ الفراء(32).

الثالث : وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ تقديرهُ (نقْدرُ قادرينَ) وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وقعَ حالاً لم يجزْ أنْ يعملَ فيهِ فعلٌ مِنْ لفظهِ لا تقولُ: قمْتُ قائماً وانتَ تريدُ الحال ، لأنَّ الحالَ لا بُدَّ فيها مِنْ فائدة إذا كانتْ فُضلة ، وليسَ في ذلك فائدة ، لأنَّكَ لا تقومُ إلّا قائماً(33).

ووافقَ مكيٌّ رأي سيبويه وغلَّطَ رأيَ مَنْ قالَ بإنَّ (قادرينَ) حالٌ من نفسِ لفظ الفعلِ دون أنْ ينسبهُ لأحدٍ معلِّلاً رأيه: "وهذا غلطٌ، لأنَّهُ يلزمُ أنْ يقولَ: " قائماً زيدٌ " بنصب" قائم " إذا رفعَ " زيداً " بفعلهِ؛ لأنَّهُ في موضع " يقومُ "(5).

4 -نصب المفعول به والفعل لم يسم فاعله

جاءَ في قولهِ تعالى:﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (34)

قالَ مكيٌّ: " "روي عن عاصم أنه قرأ {لِيَجْزِيَ قَوْماً} بنصبِ قوم والفعل لما لم يُسم فاعله. وهذا بعيدٌ جداً لم يجزهُ سيبويه ولا جميع البصريين". (5)

المناقشة والتحليل

اختلفَ النحاةُ في جوازِ إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجوده على مذهبينِ:

1 -مذهبُ البصريين غير الأخفش إلى عدم جواز إنابة غير المفعول به مِنْ مصدر، وظرفي الزمان، والمكان والجار والمجرور مناب الفاعل ، والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به.(35)

2 -مذهب الكوفيين(36) ، والأخفش(37) ، وأبي عبيدة(35) إلى أنّه لا يتعينُ المفعول به إذا وجِدَ غيره ، فيجوز إنابة غيره من مصدر، وظرف زمان، وظرف مكان، ومجرور (38) إلّا أنَّ تجويز الأخفش منوطٌ بشرط وهو: تقدّم المصدر والظرف والمجرور على المفعول به نحو : ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً، وضُرِبَ اليومانِ زيداً، أمّا إنْ تأخرت هذه الأشياء فإنّها لا تنوبُ عنْ الفاعلِ مع وجودِ المفعول به (39).

واحتجّ الكوفيون لمذهبهم بقراءة :(ليُجْزى قوماً بما كانُوا يكْسِبونَ) (40).

وقدْ نابَ هنا الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل مع وجود المفعول به ، والدليل نصب (قوماً) بدل رفعه.

وقد جعلَ الفراءُ النائب مناب الفعل في الآية السابقة ضمير المصدر تقديره: ليُجزى ذلك الجزاء قوماً (6)

اعترضَ البصريونَ قولَ الفراء حينَ جعلَ النائب عن الفعل ضمير المصدر. فذهب النّحاس بأنَّ هذا لا يجوز ؛ لأنّه أضمر الجزاء مِن غير أنْ يتقدمهُ ما يدلّ على أنّ(يُجزى) يدلّ عليه.أمّا إنابتهم الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل فإنّ الخليل وجميع البصريين قد اعتبروه لحناً (23).

وقد أوّلوا القراءة بأنَّ التقدير (ليُجزى الخيرَ قوماً) فالخير : مفعول به ثانٍ كأنّك قُلتَ : جزيْتُ زيداً خيراً ، وأُضمِر الأوّل لدلالة الثاني عليه ، وعلى هذا يكون النائبُ عنْ الفاعل مفعولاً به صحيح (41).

وقد تأوّل على أنّ(قوماً) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره (يجزي قوماً) فيكون هناك جملتانِ أحدهما : ليُجزى الجزاءُ قوماً، والأُخرى يُجزيه قوْماً (42) . وتعدُ هذه القراءة عند بعضهم ضعيفة (43).

واستبعدَ مكي كما هو ظاهرٌ مذهب الكوفيين مِنْ خلال رده هذه القراءة وإنْ لم يصرحْ بمذهبهم ، ووافقَ مذهبَ البصريينَ قائلاً: "وإنما تقديره عنده: ليجزي الجزاء قوماً. فيقيم المصدر مقام ما لم يسم فاعله ويضمره وينصب الاسم المقصود بالمعنى وهو شاذ في النظر والقياس. ولم يجز النحويون: " شُرِبَ الضربُ زيداً " برفع الضرب ونصب زيد، ولو جاز هذا لجازت هذه القراءة ولكن لا يجيزونه إلا في شعر على بُعد ."(5)

5 -العامل في الظرف (يومَ)

جاءَ في قوله تعالى:﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴾ (44. (

قال مكيٌّ : "والعاملُ في ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ﴾: ﴿ مُنتَقِمُونَ ﴾ ،وقيل: العاملُ فيه فعلٌ مُضمرٌ، تقديرُهُ : أذكُرْ يا مُحمَّدُ يومَ نَبْطِشُ . وهو الأحسنُ ؛ لأنَّ الظَّرفَ لا يعملُ فيه ما بعدَ " إنَّ " عند البصريين . وقيلَ التقديرُ: نَنتَقِمُ يَوْمَ نَبْطِشُ ، ودلَّ عليهِ ﴿ مُنتَقِمُونَ ﴾ .وفيه بُعدٌ" (5)

المناقشة والتحليل

اختلفَ النَّحويون في انتصابِ ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ﴾ على أقوالٍ:

الأول: إنَّهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ ، قدَّرَهُ أكثرُهُم بـ " اذكُرْ" ، وهو اختيارُ الزجَّاجِ. (24)

والثاني: إنَّهُ منصوبٌ بِما دَلَّ عليه " مُنْتَقِمُونَ "، أي: يومئذٍ نَنتَقِمُ إنَّا مُنتَقِمُون. وهو اختيارُ الزَّمخشريّ(45).

الثالث: : إنَّهُ منصوبٌ على أنَّهُ بدلٌ من قوله : ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ (46) ، وهو اختيار أبي البقاء العكبري. (47)

الرابع: إنَّهُ منصوبٌ بـ " مُنْتَقِمُونَ "، وَرَدَّهُ الزجَّاجُ ؛ "لأنَّ ما بعد " إنَّا " لا يجوزُ أنْ يعملَ فيما قبلَها "(24).

وتابع مكيٌّ الزَّجاجَ في اختيارهِ واعتراضهِ فاستحسَنَ الوجه الأوّل واستبعدَ الوجه الرابع قائلاً: " إنَّ " لا يُفَسِّرُ ما قبلَها كما لا " يفعلُ " ما بعدَها فيهِ" (5).

المبحث الثالث: الردود النحوية في المجرورات ومعاني الأدوات

1 -الحمل على الجوار

قالَ تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾. (48)

قال مكي : وَأَرْجُلَكُمْ}: قوله "{وَأَرْجُلَكُمْ}: من خفض فهو عند الأخفش وأبي عبيدة على الجوارِ، والمعنى للغسلِ، شبَّهه الأخفش بقولهم " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، وهذا قولٌ مردودٌ"(5).

المُناقشة والتّحليل

حدَّ النحاةُ المجاورة "بأنّها ظاهرةٌ إعرابيةٌ تقتضي خروج الاسمِ المُعربِ عمّا يجب له من حركةٍ أو تحريكٍ، موافقةً لما يجاورهُ من الكلماتِ أو الحروفِ" .(49)

وقد تعددتْ آراء العلماء في باب الحمل على الجوار في القرآن الكريم، فمِنْهم من أجازَ الحكم بالمجاورة ، وجعلها قياساً، ومنهم من منعَ المجاورة ، وأوّلَ ما أوهمَ ظاهرة وجودها، ومِنْهم مَنْ قصرّها على المسموع ، ولمْ يجزْ فيها القياس.

ذهبَ فريقٌ من العلماء إلى أنَّ العطفَ على الجوار ليس بممتنعٍ أنْ يقعَ في القرآن الكريم، بلْ إنَّ ذلكَ واردٌ كثير"(50).

وذهب فريقٌ آخر إلى أنَّ العطفَ على الجوارِ لايُحسنُ في المعطوفِ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ حاجزٌ بين الاسمينِ، ومبطلٌ للمجاورة"(13).

قرأ أبو جعفر، وأبو عمرو، وابنُ كثير، وعاصمُ في رواية أبي بكر، وحمزة، وخلف {وَأَرْجُلَكُمْ} بالخفض.

وقرأ نافعٌ ، وابنُ عامر ، وعاصمٌ في روايةِ حفصٍ، والكسائي ، ويعقوب{وَأَرْجُلَكُمْ} بالنّصبِ.(51)

لقد عدَّ أبو عبيدةَ (ت209ه) قراءة الخفضِ في قوله تعالى: {وَأَرْجُلَكُمْ} من باب الخفضِ على الجوار، إذْ قالَ: "{وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ} مجرور بالمجرورةِ التي قبلها، وهي مشتركةٌ بالكلام الأوّل من المغسولِ، والعرب قد تفعلُ هذا بالجِوارِ، والمعنى على الأوّلِ، فكأنَّ موضعه (واغسلوا أرجلكم)، فعلى هذا نصبهَا مَنْ نَصب الجرّ، لأنَّ غسلَ الرجلَين جاءتْ بهِ السُّنةُ، وفي القرآن: {يُدْخِلُ مَنْ يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً أَلِيماً}(52) فَنصبوا الظالمينَ على موضعِ المنصوبِ الذي قبلهُ، والظالمينَ: لا يُدخلهم في رحمتهِ؛ والدليل على الغسلِ أنَّه قالَ: (إِلَى الْكَعْبَيْنِ)، ولو كانَ مسحاً مُسحَتا إلى الكعبينِ؛ لأنَّ المسحَ على ظهرِ القدمِ (والكعبانِ) ها هنا: الظاهرانِ لأنّ الغسلَ لا يدخلُ إلى الداخلينَ".(14)

وقد تابعَ كثيرٌ من أهل اللغةِ والفقه أبا عبيدة في ورود الحمل على الجوارِ في القرآن الكريم ولا سيما في بابِ العطفِ، وردّوا على مَنْ أنكرَ الخفض على الجوارِ، وصرّحوا إنَّ قراءةَ الجرِ صحيحة محمولة على الجوارِ، وتُجِبُ الغسل. ومِنْ هؤلاء الأخفش(ت215ه) : إذْ قالَ: " ويجوزُ الجرُّ على الاتباعِ وهو في المعنى "الغسْل" نحو (هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ) " .(23)

وقد ردَّ هذا الرأي الزّجاج(24) (ت 311ه) ، والنّحاس(ت338ه) (23)، وابن خالويه(ت370ه) (53) ، ووافقهم مكي معلِّلاً ردّه لسببينِ:

الأوّل: إنَّ الجوارَ لا يُقاسُ عليهِ، إنما يُسْمعُ ما جاءَ منهُ ولا يقاسُ عليه.

الثّاني: إنَّ (الأرجلَ) معها حرف العطف، ولا يكونُ الإتباعُ مع حرف العطف(5)

ولابدَّ من الاشارة إلى أنَّ هناك من المحدثين الذين أجازوا الحمل على الجوارِ في القرآن الكريم ومِنْهم الشنقيطي قائلاً: " فاعلمْ أنّ قراءة {وَأَرْجُلَكُمْ}بالنّصبِ صريحٌ على وجوبِ غسل الرجلينِ في الوضوء فهي تُفهم أنَّ قراءةَ الخفض إنّما هي لمجاورةِ المخفوض معَ أنّها في الأصلِ منصوبةٌ بدليل قراءةِ النّصب والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوضِ مع أنَ إعرابها النّصب أوْ الرفع". (50)

وقد استخلصَ الشنقيطي بعدَ أنْ حققَ المسألةَ في تفسيرهِ أنَّ الخفضَ بالمجاورة أسلوبٌ من أساليبِ اللغة العربيةِ ، وإنّه جاء به القرآن ؛ ولأنّهُ بلسانٍ عربي مُبين قائلاً:" وبهذا تعلم أنّ دعوى كون الخفض بالمجاورة لحناً لا يتحملُ إلّا لضرورة الشعر باطلة والجواب عمّا ذكروهُ مِنْ أنّه لا يجوزُ إلّا عندَ أمنِ اللبسِ هو أنَّ اللبس هنا يزيلهُ تحديد الممسوح وتزيلهُ قراءة النّصب "(50).

ومِنَ المحدثين أيضاً الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابهِ (الحملُ على الجوار في القرآن الكريم)، إذ درسَ المسألة دراسة مستفيضة، قالَ: " ولقد انتهيتُ إلى أنَّ الجوارَ قبس يتراءى لِمَنْ أرادَ استقصاء مسائله، ولعلَّ هذا القبس يُنير الدرب أمام الباحثِ لينتهي إلى مسألة أُخرى "(50)

وبعدَ هذا فإنّنا نضمُ صوتنا إلى العلماء الأفذاذ الذينَ أجازوا الحملَ على الجوار في القرآن الكريم ولا سيما في بابِ العطفِ ؛ لأنَّ في الحملِ على الجوار هجراً للتّمحلِ والتكلف" (50).

والظاهر لدينا أنّ في هذا النّص القرآني ظاهرةَ الحمل على الجوارِ ، ولا نتفقُ مع الذينَ أنكروا الخفض على الجوارِ في القرآن الكريم ؛ لأنّ في القرآن الكريم مواضع تجعلنا نذهب إلى القياس عليها، ونردُّ آراء المانعينَ.

2 -زيادة (عَنْ)

وتظهرُ هذهِ المسألة في قوله تعالى:﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.(54)

حينَ فسّرَ مكي هذهِ الآية تطرّقَ للحديثِ عَنْ حرف الجر: (عَنْ) إذْ قالَ :" وقال أبو عبيدة: " عن " هنا زائدة. وذلك بعيدٌ على مذهب سيبويه، وغيرهِ لأنَّ " عَنْ " و " عَلَى " لا تُزادانِ"(5.)

المناقشة والتحليل

"يخالفون " فعلٌ يتعدَّى بنفسهِ ، نحو : خالفتُ أمرَ زيدٍ ، و يتعدَّى بالجارِّ " إلى" نحو : خالفتُ إلى كذا ، فكيف تعدَّى في الآية بحرفِ المجاوزةِ " عن " ؟ للعلماءِ فيها أوجهٌ:

الأوّل: إنَّ " يُخالفون " ضُمِّنَ معنى " صَدَّ ، أو أعرضَ " ، أي : يصُدُّونَ عن أمرهِ ، أو يُعرضون عن أمره . وهو قولُ الماورديّ. (55)

الثاني: : أنْ تكونَ " عن " بمعنى " بَعدَ " ، أي : يُخالفون بعد أمرهِ ، قال ابنُ عطية : " معناه : يقعُ خلافُهم بعدَ أمرهِ ، وهذا كما تقولُ : كان المطرُ عن ريحٍ " (56) . وهو قولُ (الخليلِ وسيبويه) (57) ، وتابعهما مكيٌّ قائلاً : " ومعناه يخالفون بعدما أمرهم النبي عليه السلام". (5)

الثالث : أنْ تكونَ " عن " زائدةً ، وهو قولُ أبي عبيدة (14) ، وردّهُ مكيٌّ مُستبعدَاً رأيهُ؛ لأنَّ " عَنْ و عَلَى " لا تُزادانِ . (5)

وذكر الدكتورُ فضل حسن عباس أنَّ مجيءَ " عن " في الآية (لِنكتةٍ دقيقةٍ ، وغرضٍ بياني ، وهو التحذيرُ من مخالفةِ أي أمرٍ مهما دقَّ ؛ لأنّنا حينما نقولُ : يخالفون أمرَهُ ، فهذا يُمكنُ أنْ يشملَ الأمورَ ذات الشأنِ ، ولكن عندما قال : يخالفون عن أمره ، فكأنَّه يعني : لا ينبغي أنْ يتزحزحوا عن هذا الأمر ، ولو قيدَ أُنمُلةٍ . هذا المعنى لا يتمُّ بدونِ هذه الكلمة التي وصفها قومٌ - عفا الله عنهم - بالزيادة) .(58)

والذي يبدو لنا أنّ (عَنْ) ليست زائدة وإنّما الفعلَ (يخالفونَ) تعدى بـ(عَنْ)؛ لأنَّهُ تضمنَ معنى (يصدونَ) "والتضمينُ أسلوبٌ بيانيٌّ ؛ لأنَّ الكلمةَ تصيرُ إلى معنىً آخرَ منسجماً مع المعنى الأول ، مُكمّلاً له ، ليس بين المعنيينِ تنافرٌ ولا اختلافٌ".(58).

3 -نيابة (لَعَلَّ) عن (كَيْ)

قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾.(59)

قالَ مكي: "حكى الزَّجاجُ: أنَّ " لعلَّ " بمعنى " كَي " في هذا الموضع، وهو بعيدٌ"(5)

المُناقشة والتّحليل

لعلّ مِنْ حروفِ المعاني التي توسعتِ العربُ فيها توسعاً كبيراً مِنْ حيث المعاني واللغاتِ والعملِ . فهي حرفٌ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وتجرّ ما بعدها على لُغةِ عُقيلٍ ، واختلفَ النحويونَ في معناها على عدّة أقوال:

1 -إنّها حرفُ ترجٍ في المحبوباتِ ، وتوقعٍ في المحذورات ولا تُستعمل إلّا في المُمكنِ، وهو قولُ جمهورُ النحاة.

2 -إنّها تكونُ للاستفهام بمعنى (هل)، وهو قول الكوفيين.

3 -إنّها تكونُ للشّك، وهو قولُ الفراء.

4 -إنّها تكون للتعليل بمعنى (كَي)، وهو قول الكسائي ووافقه الأخفش وابن كيسان وأبو علي، والزّجاج (35) وردّ مكيٌّ قولَ الزّجاج الموافق للكسائي مُستبعداً أنَّ تكونَ (لعلّ) هنا للتعليل، وإنّما هي على بابها من الترجي (5)

4 -(إنْ) بمعنى (قَدْ)

ومنه قوله تعالى:﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (60)

قالَ مكيّ: "معناه: وما كُنْتُم مِنْ قبلِ الهُدى إلا من الضالينَ، " فـ"إنْ " بمعنى " مَا " واللّام بمعنى " إلّا ". وقد قيلَ: إنَّ " إنْ " بمعنى " قَدْ " ذكرهُ الطبري، وليس بجيدٍ في اللغة". (5)

المُناقشة والتحليل

إنّ (إنْ) هُنا عند البصريينَ هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة ، واللام في (لَمِن) وما أشبهه فيها خلاف أهي لام الابتداء لزمت للفرق ، أمْ هي لام أخرى اجتلبتْ للفرق؟ مذهبُ الفراء في نحو هذا : هي النافية بمعنى (ما) واللام بمعنى(إلّا) ، وذهبَ الكسائي إلى أنّ بمعنى (قَدْ) إذا دخلَ على الجملة الفعلية ، وتكون اللام زائدة ، وبمعنى (ما) النافية إذا دخلتْ على الجملة الاسمية ، واللام بمعنى (إلّا) (42).

ووافق مكيٌّ الفراءَ وردّ ما ذكرهُ الطبري عن مجيْ (إنْ) بمعنى (قَدْ) الذي هو مذهب الكسائي .

5 -(إلّا) بمعنى (الواو)

جاءَ في قوله تعالى:﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (61 (

حينَ فسّرَ مكي هذهِ الآية تطرقَ للحديثِ عَنْ قولهِ تعالى: {إلاَّ مَن ظَلَمَ}إذْ قالَ: " وقوله: {إلاَّ مَن ظَلَمَ}، استثناءٌ منقطعٌ عِند البَصريينَ؛ لأنَّ حقَّ الاستثناء أنْ يكونَ مَا بعدهُ مخالفاً لما قبلهُ في المعنى... وقالَ الفراءُ: الاستثناء مِنْ محذوفٍ، والتَّقدير عندهُ: {إنّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ المرسلون}، إنّما يخافُ غيرهم، إلا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ تابَ فإنَّه لا يخافُ، وأجازَ الفراءُ أيضاً أنْ تكونَ " إلّا" بمعنى الواو، ومثله عنده﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾(62) أي والذينَ، وقد ردّ عليه القولانِ " (5)

المناقشة والتّحليل

اختلفَ النحويونَ في مجيء(إلّا) بمعنى (الواو) على مذهبينِ:

الأوّل: مذهبُ البصريين الذين لا يجيزونَ مجيء (إلّا) بمعنى (الواو)، والسبب في ذلك يعودُ إلى أنّ لكلّ حرف له معنى معين ؛ إذ لو كانَ له معنيانِ لحصلَ لبسٌ في المرادِ مِن الحرف ، هذا مِنْ جهةٍ ، ومِنْ جهةٍ أُخرى أنّ (إلّا) للاستثناء، وهذا يقتضي إخراج الثاني مِن حكم الأوّل ، والواو وضعتْ للجميع ، أيْ: ادخال حكم الثّاني في الأوّل، وعلى هذا الأساس مُنِعتْ(إلّا) أنْ تكونَ بمعنى (الواو) لحصولِ التّباينِ بينَ الحرفينِ. (8)

الثّاني: مذهبُ الكوفيين ومِنْهم الفراء الذينَ يجيزون مجيء (إلّا) بمعنى (الواو)، ودليلهم القرآن الكريم، والشعر العربي (6) فمِن القرآن قوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ "(63) و﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾(64) ،ومِن الشعرِ قول الشاعر:

وكلّ أخٍ مُفارِقهُ أخوهُ لعمرُ أبيكَ إلّا الفرقدانِ (65)

وذهبَ الفراء أيضاً إلى أنَّ الاستثناء متصلٌ في هذه الآية و المستثنى منه محذوف تقديرهُ : إنّما الخوفُ عَلَى غيرهم (6) وذكرَ مكيّ بأنّ كِلا قولي الفراء مردودانِ " لأنَّ الاستثناءَ مِنْ محذوفٍ لا يجوزُ، إذ لا يعلمُ مَا هو، ولو جازَ هذا، لجازَ: إنّي لأضربُ القومَ إلّا زيداً. على معنى وأضربُ غيرَهم إلا زيداً. وهذا ضد البيان، ونقض الكلام، ولا يجوزُ كون " إلّا " بمعنى الواو؛ لأنّهُ تقلبُ المعاني، فيلزم إذا قلت له: عندي عشرة إلا أربعة أنْ تكونَ قد أقررت بأربعة عشروهذا محال. " (5)

وذهبَ مكيٌّ إلى أنّ (إلّا) أداة استثناء بمعنى لكنْ والاستثناء منقطع ، وفسّر الأية قائلاً : " وقوله: {إنّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ المرسلون}، يدلُّ على أمنهم. وقوله: {إلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سواء فَإنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ}، يدلُّ على أمن من ظلم، ثم فعلَ ذلكَ فقد حصلَ المعنى فيهما واحدٌ، فوجبَ أنْ يكونَ ليس مِنْ الأوّلِ و " إلّا " بمعنى لَكنْ، والتقدير، لكن مَنْ ظلمَ مِن المرسلينَ وغيرهم ثم تابَ فليسَ يخافُ ومثله مِنْ كلامِ العربِ ما اشتكى إلا خيراً، فالخيرُ لا يشتكى" (5)

ونظيرهذه الآية قوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي ﴾ (66)

وردّ مكيٌّ على قولِ أبي عبيدة في أنّ تكون (إلّا) هُنا بمعنى (الواو) قائلاً : " قال أبو عُبيدة : " إلَّا " بمعنى الواو " .وهو قولٌ بَعيدٌ مِنَ الصَّوابِ " (5) وعلّل رأيه قائلاً : " لأنَّهُ يُفسِدُ المعاني ، ويُغَيِّرُ ما بُنِيَ عليهِ الكلامُ . و " إلَّا " إذا كانتْ بمعنى" لكنْ " ، فإنَّما هي إيجابٌ لشَيءٍ بَعدما تُؤَكِّدُهُ " (5)

الخاتمة

1 -نَجِدُ أنّ مكياً بالإضافة إلى كونهِ مُفسّراً ، يستحقُّ أنْ يكونَ نحويًّا بامتياز ، لما يتمتعُ بهِ من قدرةٍ نحويّةٍ.

2 -لجأ مكيٌّ إلى الردود النّحوية حِفاظاً على الأصل النَّحوي والقاعدة النَّحوية ، واقتضاء المعنى له في بعض الأحيان.

-3 كان أميلَ إلى مذهبِ البصريين منها إلى مذهب الكوفيين .

4 -نجد مكياً يختصر الحديث عنْ العلة النحوية في بعض ردوده ، بلْ يكتفي بإيراد الرّد فحسب دون الاشارة إلى علة نحويّة تؤيد كلامه ، ونجده يوردُ تلك العلل في أحيان أخرى.

5 -لم يكنْ حديثُ مكي عنْ المجروراتِ كثيراً في ردودهِ ، والسّبب عائدٌ في ذلكَ إلى أنَّ بابَ المجروراتِ قليل التفاصيل ؛ لذا قلّ ما نجدُ فيها ردوداً.

6 - يعطي مكيٌّ رأيَه في أغلبِ الأحيان أوْ يُرجح رأياً على آخر، وفي أحيان أُخرى يكتفي بسرد أقوال العلماء فقط.

الهوامش

1- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر بيروت ، ط1، د.ت : 172/3

2- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3،1408هـ-1988م: 361/1.

3- يُنظر: في أصول النحو ، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1414هـ-1994م: 178-180

4- البقرة : 85.

5- تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ - 2008 م:1/ 338 ، 1/ 337-338 ، 2/ 1098، 2/ 1098، 2/ 1098، 1097/2، 11/ 6861-6862،7/ 4866 ، 1281/2، 1281/2، 5931/9، 5931/9، 12/ 7861، 12/ 7861، 1613/3-1614، 1614،10/3/ 6729، 10/ 6729، 6776/10، 6776/10-6777، 5168/ 8، 5168/ 8، 5168/8، 1/ 184، 1/ 184، 1/ 666، 8/ 5375-5376، 8/ 5376-5377، 5375-5377، 8/ 5375-5376، 8/5376-5377، 8/ 5375- 5376، 1/ 508، 1/ 508.

6- يُنظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط1: 1/50-51، 1/230، 3/46، 2/287، 2/287.

7- يُنظر: تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ) ، تحقيق: علي معوّض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، وجاد مخلوف جاد ، وزكريا عد المجيد النوتي ، قدّمَ له : أحمد محمد صيرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 : 1/288.

8- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، الناشر: المكتبة العصريةط1، 1424هـ- 2003م:1/184-185، 2/388-389 ، 1/ 218.

9- يُنظر: شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م: 1/235.

10- آل عمران : 113.

11- (التام) هو الذي يحلّ مكان يجُوزهُ لابتداء بما بعده، لأنّه لايتعلق بشيءٍ ممّا بعده منفصلاً عنه لفظاً ومعنى وبعبارة أخرى : هو الوقف على ما تمّ معناه ولم يتعلق بما بعده لفظاً ولا معنى .يُنظر:البرهان في علوم القرآن ، بد الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1، 1376هـ - 1957م: 1/362، المكتفى في الوقف والابتداء ، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، (ت444هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار عمان- الأردن ، ط1، 1422هـ-2001م : 8

12- آل عمران : 110.

13- يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) ،المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط6 ، 1985: 188 -189، 895- 896.

14- يُنظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: 209هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، د.ط، 1381 هـ: 1/101-102، 1/155، 2/69.

15- معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ) ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1411 هـ - 1990 م: 1/230.

16- آل عمران : 112.

17- الأحقاف: 28.

18- البقرة: 35.

19- النجم: 6-7 .

20- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار القلم ، بيروت – لبنان : 177.

21- يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، 1420هـ- 1999م: 2/267.

22- الحج : 25.

23- يُنظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب، بيروت- لبنان ، ط2، 1429هـ-2008م: 566، 566، 697، 831، 280.

24- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م:3/420، 4/425، 4/425.

25- النساء: 24.

26- سبأ: 37.

27- المائدة : 114.

28- يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت، د.ط: 3/181.

29- القيامة: 3-4.

30- القيامة : 3.

31- يُنظر: الكتاب: 1/73، شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط1، 1422هـ - 2001 م: 2/34.

32- يُنظر: شرح المفصل للزمخشري: 32/2، معاني القرآن للفراء : 171/1.

33- يُنظر: شرح المفصل للزمخشري: 32/2.

34- الجاثية: 14.

35- يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745 هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م: 3/1338-1339، 3/ 1339، 580.

36- يُنظر: إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : 77.

37- يُنظررأيه في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد أثير الدين (ت745هـ) ، د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، دار البشير ، 1421هـ- 2000م،: 245/6

38- الموفي في النحو الكوفي، الأستانبولي، صدر الدين الكنغراوي، (ت1439هـ)، تحقيق وشرح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المعجم العلمي بدمشق : 21

39- شرح الكافية الشافية جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط1 ، 1402 هـ - 1982 م : 2/ 607-609.

40- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : 833 هـ) المحقق : علي محمد الضباع (ت: 1380 هـ) الناشر : المطبعة التجارية الكبرى ، تصوير دار الكتاب العلمية: 372/2.

41- التّبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان، ط1 ، 1421هـ-2000م: 273

42- البحر المحيط أبو حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط2، 1398هـ-1978م: 45/8 ، 2/ 98

43- يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت –لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1422هـ-2001م : 161/1

44- الدخان : 16

45- الكشاف ، جارالله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ) ، تحقيق : الشيخ : عادل أحمد عبدالمقصود ، مكتبة العبيكان . الرياض ، ط1 ، 1418هـ . 1998م: : 468/5.

46- الدخان 10.

47- ينظر: التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية: 1146/2.

48- المائدة : 6.

49- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د.محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1405هـ- 1985م: 58.

50- ينظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، مكتبة البحوث والدراسات ، بيروت 1415هـ- 1995م: 1/ 331-331،332.1/ 1/ 334، والحمل على الجوار في القرآن الكريم ، عبد الفتاح الحموز ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط1، 1405هـ-1985م : 44 والصفحات التي تليها، 5، 51.

51- يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر: ط2، 1400هـ:1/ 242-243 .

52- الإنسان : 31.

53- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: 370هـ) ، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت ، ط4، 1401 هـ: 129.

54- النور: 36.

55- يُنظر: النكت والعيون : أبو الحسن بن محمد بن حبيب الماوردي(ت450هـ) ، تحقيق : السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، د.ط ، د.ت :129/4.

56- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية الأندلسي(ت546هـ) تحقيق ، عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ط1 ، 1422هـ . 2001م : 198/4.

57- ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبيّ (ت671هـ) ، تحقيق : د.حامد أحمد الطاهر ، دار الغد الجديد ، القاهرة ، ط1 ، 1431هـ . 2010م : 12 / 228.

58- لطائف المنّان و روائع القرآن في نفي الزيادة والحذف في القرآن : د. فضل حسن عباس ، دار النفائس ، الأردن ، ط1 ، 1430هـ - 2010م : 143-144، 85.

59- البقرة : 25.

60- البقرة : 198

61- النمل : 10-11

62- البقرة: 150

63- البقرة: 150.

64- النمل: 10-11.

65- البيت منسوب لعمرو بن معدي كرب الزبيدي، ومنسوب إلى حضرمي بن عامر. الأول صحابي، والثاني صحابي ، يُنظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط4 ، 1418 هـ - 1997 م: 7/ 306.

66- البقرة : 150.